

الحكومة تجبر الموظفين النازحين على العودة قبل تطهير مناطقهم

عوائل عائدة تشكو: فحص المنزل ورفع العبوات يكلفنا 2000 دولار!



أخبار زوجها الضابط قد انقطعت. وتتابع حامد قائلة ل(المدى): "تمكّنت من الهروب مع طفالي، فيما كان زوجي في الواجب، وعرفت فيما بعد أنه ظل يحاول الدفاع مع بعض زملائه لمنع سقوط راوة، حتى اقتاده داعش إلى جهة مجهولة ولم أجده أو أعثر على جفته حتى الآن".

وبعد قرار الحكومة بالزام الموظفين المباشرة في دوائرهم السابقة، عادت المديرية بعد سنوات متقلبة بين المحافظات، ووجهت تلك التعليمات إلى وزارات أخرى مثل الصحة. وتؤكد مديرة المدرسة، أن تنفيذ قرار إعادة الموظفين حُدّ بنهاية امتحانات نصف السنة التي انتهت قبل أيام.. "أمهلونا ٣ أيام فقط للعودة" وإلا نتعرض للمساءلة القانونية.

ويقضي النازح العائد ساعات على أبواب السيطرة الرئيسية في راوة التي تحررت في تشرين الثاني الماضي، حيث يمنع الدخول إلا بتكليف من داخل المدينة.

وفي الداخل تنقطع المياه والكهرباء لأوقات طويلة، كما تقول، وتضيف أن السلطات المحلية "لم تعطني تعويضاً لإعادة بناء منزلي المدمر، لأننا في مناطق ريفية وأغلبنا لا نملك طابو للمنازل".

كما تكشف مديرة المدرسة، أن "القوات الأمنية تطلب مبلغ ٤٠٠ دولار مقابل الكشف عن المنزل، إذا كانت فيه عبوات و ١٥٠٠ دولار في حالة تفكيكها".

بالمقابل يؤكد عبد عمّاش الكربولي، ممثل مناطق غرب الأنبار في مجلس المحافظة، في اتصال مع (المدى) أمس أن "تلك المناطق تفقّر إلى مقومات الحياة، كما أن الأوضاع في الحدود مازالت قلقلًا". ويقول الكربولي، إن الماء يأتي مرة واحدة كل ٦ أيام، بسبب عدم وجود قنود لتشفير المحطات، كما أن أغلب النازحين هناك لا يرغبون بالعودة.

التحالف الرباعي يعقد اجتماعاً في بغداد برئاسة عراقية

أمنية واستخباراتية مفصلة حول مكافحة الإرهاب". وشدد الأعضاء المشاركون على "ضرورة تعزيز نشاط المركز وتطوير مستوى عمله".

وقال اللواء العلي، إن "داعش قد اندحر، ولكن ينبغي مراقبة تحركاته الجديدة وسائر الإرهابيين، في إطار مجموعات ومسميات جديدة ومحاولاتهم الرامية إلى زعزعة الأمن في العراق". ورأى العلي، أن دور المركز الرباعي "مؤثر وكبير جداً في الحرب ضد داعش"، مشيداً بـ "وقوف إيران إلى جانب العراق واستمرار دعمها للحكومة والشعب العراقي في مرحلة ما بعد داعش".

من جانبه، أشار السفير الإيراني مسجدي إلى "الأهمية التي توليها بلاده للتعاون متعدد الأطراف، وبخاصة بين دول هذا المركز"، مؤكداً "استعداد طهران لاستمرار أنشطة هذا المركز في أي مستوى من التعاون يتم الاتفاق عليه". بدوره، قال الملحق العسكري الإيراني في بغداد، العميد مصطفى مراديان في تصريح، تابعته (المدى)، على هامش الاجتماع، إن "تبادل المعلومات، خاصة تزويد القوات العراقية بالمعلومات الاستخباراتية في كشف واستهداف المواقع المهمة والحساسة لداعش والإرهابيين الآخرين في العراق وبعض الحالات في سوريا أيضاً، يعد واحداً من أهم وأكثر الأنشطة نجاحاً لهذا المركز".

بغداد / المدى

عقد في العاصمة بغداد، أمس الإثنين، اجتماعاً للتحالف الأمني والعسكري الرباعي الذي يضم سوريا وإيران وروسيا والعراق، وناقش تعزيز التعاون في مجال مكافحة الإرهاب.

وتأسس المركز الرباعي، عام ٢٠١٥، لمواجهة تنظيم داعش في العراق وسوريا، وتقديم الاستشارات العسكرية والاستخباراتية للبلدين، وتنسيق التعاون بين الدول الأربع في هذا المجال.

وكشفت وكالة الأنباء الإيرانية، (ارنا)، عن الاجتماع، الذي عقد برئاسة رئيس جهاز الاستخبارات العسكرية العراقية ورئيس المركز الرباعي اللواء سعد العلي وعضوية الملحقين العسكريين للبلدان الثلاثة الأخرى، إضافة إلى السفير الإيراني في العراق، إيرج مسجدي. وناقش الاجتماع، تقارير

الحشد الشيعية التي لها علاقات مقربة من إيران، قد دعت إلى انسحاب القوات الأمريكية من العراق. وكان رئيس الوزراء قد بيّن سابقاً، بأن الجيش العراقي سيكون بحاجة للتدريب على يد الأميركيين لسنوات عدة مقبلة.

وأعلن العراق نصره على داعش في كانون الأول، بعد ثلاث سنوات من معارك شديدة ضد المتطرفين خلال حرب خاضتها القوات العراقية بإسناد مباشر قريب من الولايات المتحدة. وكان تنظيم داعش في أوج قوته عام ٢٠١٤ عندما بسط سيطرته على ما يقرب من ثلث مساحة العراق.

واستناداً لمسؤولين عراقيين وأميركان، فإنه على الرغم من انهيار خلافة داعش في العراق وسوريا، ولم يعد المسلحون يسيطرون على أراضٍ متواصلة بين البلدين، فإن التنظيم لا يزال يشكل تهديداً في العراق.

وكان الريجاديير جنرال جيمس غلاين، من قوات المارينز قد ذكر خلال إيجاز له للبتاغون الشهر الماضي، بأن تنظيم داعش لا يزال يحتفظ بخلايا نائمة من المسلحين لتنفيذ هجمات في العراق بهدف من خلالها زعزعة الأمن الداخلي للبلد.

وتعهد غلاين، باستمرار تقديم الدعم للقوات الأمنية العراقية، ولكن أقر من جانب آخر، باحتمالية إجراء تغيير في قدرات قوات التحالف في العراق مع توقف تنفيذ العمليات العسكرية التقليدية ضد داعش على نحو كبير.

عن: اسوشيتدبرس / الكاتب: سوزانا جورج، قاسم عبد الزهرة

الموظفين إذا لم يباشروا في دوائهم أو التهديد بإغلاق المخيمات. ويؤكد شنكلي، وهو نائب عن نيوي، أن "الموظف في الساحل الأيمن من الموصل يحتاج إلى أن يسكن في الجانب الأيسر، ويخرج يومياً من الفجر للذهاب إلى وظيفته، لأن هناك جسراً واحداً ينقله إلى غرب المدينة". ويعد الساحل الأيمن، من أكثر المناطق المدمرة في البلاد، إذ يوجد في المدينة القديمة وحدها نحو ١١ ألف منزل مدمر، كما يتوقع وجود ٤ جثة مازالت مدفونة تحت الأنقاض.

العودة مقابل الراتب الى ذلك، حصلت (المدى) على وثائق تؤكد إلزام موظفي وزارة التربية بمباشرة العمل في مناطقهم السابقة، هناك مناطق غرب الأنبار التي تحررت نهاية العام الماضي، ولا تزال تعاني شخاً

بيد في الصباح وينتهي عند الغروب، لكن اللجنة ألغت طريقة الإيجار التي اتبعتها بعد ورود تعليمات من رئيس الوزراء، بحسب المسؤول المحلي. ويؤكد الأخير أن بعض العوائل التي أجبرت على الانتقال، عادت مرة أخرى إلى مخيمات العامرية، لأنها وجدت منازلها ركاماً أو أن السكان قد رفضوا استقبالها بسبب انتماء أحد أفرادها إلى داعش. وتعاني الناحية من عوائل التنظيم النازحة، إذ يقول العيساوي، إن "كل عوائل داعش موجودة لدينا والحكومة لم تجد لهم حلاً حتى الآن". ويقدر المسؤول عدد عوائل التنظيم ضمن نازحي الناحية بنحو ١٠٪.

بذوره، يؤكد ماجد شنكلي، عضو لجنة المرحلين في البرلمان ل(المدى)، أن هناك إجراءات أخرى "قسرية" لإعادة النازحين، من ضمنها التلويح بمعاقبة

بعد إمهالهم ساعات فقط لجمع أغراضهم والتوجه فوراً إلى شاحنات النقل. وتدرج لجنة المرحلين في البرلمان، الإجراءات الإدارية الأخيرة أو التهديد بالقسرية "لإعادة النازحين. ويضغط السقف الزمني الذي حدده مجلس الوزراء وصادق عليه البرلمان الشهر الماضي، لإجراء موعد الانتخابات في أيار المقبل، على الحكومة لتوفير عدة شروط منها إعادة النازحين قبل وقت الإقتراع. وقال نازحون وعاملون في وكالات الإغاثة لعدد من وسائل الإعلام خلال الأسابيع الماضية، إن السلطات تعيد الناس رغماً عنهم، لضمان إجراء الانتخابات في موعدها.

وتعهد رئيس الوزراء حيدر العبادي، قبل أسبوعين، بإعادة النازحين "طواعية" إلى مندهم بعد تهينة الظروف المعيشية هناك.

قبل حلول المغرب

ويؤكد شاعر العيساوي رئيس مجلس ناحية عامرية الفلوجة، الواقعة جنوب الرمادي في اتصال مع (المدى)، أمس، إن السلطات الأمنية كانت "ترغم النازحين على العودة" قبل تعهد العبادي.

واستضافت العامرية أكثر من ٢٠٠ ألف نازح خلال السنوات الأربع الماضية من مدن الأنبار، وتراجع العدد الآن إلى النصف بعد موجات عودة النازحين. ويقول العيساوي، إن لجنة مكونة من أجهزة أمنية، كانت قد زارت الناحية أجرت مقابلات مع النازحين.. "من لم يكن لديه سبب مقنع بعدم الرجوع إلى مدينته يطلب منه فوراً جمع أغراضه والانتقال عبر سيارات خاصة". وذكر المسؤول المحلي، أن بعض الذين تمت مقابلتهم أكدوا للجنة أن منازلهم مدمرة، فيما ردت اللجنة قائلة "خذ خيمتك وضعها في موقع منزل المدمر". ويجب على النازح أن يكون مستعداً للانتقال بمجرد انتهاء عمل اللجنة، الذي

أجبرت مديرة مدرسة في مدينة راوة على العودة إلى مدينتها بعد 4 سنوات من النزوح، فوجدت منزلها قد تحول إلى ركام بعد أن هجره داعش أثناء فترة سيطرته على المدينة الواقعة غرب الأنبار. واستهدف التنظيم العديد من الدور في عمليات انتقامية ضد الموظفين ومنتسبي الأجهزة الأمنية خلال فترة سيطرته على المدن منذ 2014، فيما فُخ منازل أخرى في محاولة لمنع تقدم القوات خلال عمليات التحرير.

بغداد / وائل نعمه

وتروي مديرة المدرسة، في شهادة ل(المدى) عن رحلة النزوح والعودة، قائلة، إن النازحين المرغمين على الرجوع يدفعون ملايين الدنانير إلى القوات الأمنية لإزالة المتفجرات من المنازل أو الكشف عنها.

ومؤخراً، بدأت الحكومة باستخدام أساليب إدارية لإرغام الموظفين النازحين على العودة، عبر التهديد بقطع رواتبهم أو الفصل نهائياً من الوظيفة مع اقتراب موعد الانتخابات.

واستبدلت السلطات طريقة إجبار النازحين على ترك مخيمات الإيواء والعودة إلى مندهم الأصلية بغض النظر عن الأوضاع هناك، بعد موجة انتقادات واسعة لتلك الإجراءات القسرية. وسجلت في الأسابيع الماضية، عدة حالات إجبار النازحين على العودة

تعديل غير مُعلن في ستر اتيحية التحالف الدولي تدفعه لتقليص قوّاته في العراق

في مسرح مختلف للعمليات خلال الشهر المقبل. الملازم رايموند، وتماشياً مع مبدأ سرية المعلومات التي لم تعلن بعد، رفض الكشف عن الموقع الجديد الذي سيعد نشر وحدته العسكرية فيه. ويأتي تقليص قوات الجيش الأميركي قبل ثلاثة أشهر فقط من موعد إجراء الانتخابات البرلمانية في العراق، بينما تعتبر قضية التواجد غير المحدد للقوات الأميركية في البلد، مسألة خلافية.

العبادي، الذي يسعى للحفاظ بمنصبه لدورة ثانية، حاول جاهداً منذ فترة طويلة، تحقيق توازن في مصالح الحليين المتنافسين للعراق، الولايات المتحدة وإيران.

بينما ساعد الإسناد العسكري الأميركي المكثف للقوات العراقية على تحقيق انتصارات مهمة على داعش، من بينها استرجاع مدينة الموصل، فإن قوات

تقرير نشره البنتاغون في تشرين الثاني، أن عدد القوات الأميركية المتواجدة في العراق بدأ من أيلول ٢٠١٤، كان بحدود ٨٨٩٢ جندياً أميركياً. وشنت أول غارة جوية أميركية ضد تنظيم داعش في العراق في آب ٢٠١٤. وفي ذلك الوقت، كان التدخل العسكري الأميركي يوصف على أنه "محدود" ولكن حالما بدأ الجيش العراقي بمواجهته العسكرية على مسلحي داعش، بدأ تواجد جنود قوات التحالف في البلاد بالازدياد على نحو مطرد.

الملازم جون رايموند، أحد ضباط الجيش الأميركي في قاعدة الأسد الجوية قال، وهو يجري الجردود المظلوية على المعدات وبقائها مع عدد من الجنود الآخرين في وحدته قبل نقلها إلى خارج العراق: "طراً مؤخراً، تغيير على طبيعة مهمتنا، وسننقل قريباً لتقديم الإسناد

الحكومة العراقية، أمس الإثنين، إن القوات الأميركية بدأت خفض أعدادها في العراق بعد أن أعلنت بغداد النصر على تنظيم داعش. بدوره قال المتحدث باسم التحالف الدولي الكولونيل ريان ديلون، إن "استمرار تواجد التحالف في العراق سيكون رهين الظروف، وسيتناسب مع الحاجة بالتنسيق مع الحكومة العراقية".

وقال أحد المسؤولين العراقيين الكبار المقرّبين من رئيس الوزراء حيدر العبادي، إنه وفقاً للاتفاقية المبدئية التي تم التوصل إليها مع الولايات المتحدة، فإنه سيتم سحب ٦٠٪ من القوات الأميركية المتواجدة حالياً في العراق. وسيُضفي تطبيق الخطة إلى ترك قوة من ٤٠٠٠ جندي أميركي تقريباً، لمواصلة تدريب قوات الجيش العراقي، وجاء في

يعتزم إبقاء 4000 جندي أميركي لمواصلة مهمات التدريب

كشفت متعاقدون غربيون يعملون في قاعدة تابعة للتحالف الدولي شمال العراق، بأن الجيش الأميركي شرع بسحب قواته وتقليص تواجده العسكري في البلاد، عقب إعلان بغداد العام الماضي، النصر على تنظيم داعش.

وقال المتعاقدون، إنه يجري الآن نقل أسلحة ومعدات عسكرية من العراق وشحنها خارج البلد إلى أفغانستان، مشيرين إلى أن العشرات من الجنود الأميركيين غادروا العراق عبر رحلات يومية طيلة الأسبوع الماضي. وأكد مسؤولان عراقيان، في حديث لوكالة (اسوشيتدبرس)، إن التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة ولأول مرة منذ شن حملته العسكرية ضد تنظيم داعش قبل ثلاث سنوات، توصل إلى اتفاقية مع الحكومة العراقية تنص على تقليص عدد القوات في العراق، مشيرين إلى أن "عملية الانسحاب لم تبدأ رسمياً بعد".

من جانب آخر، ذكرت (الاسوشيتدبرس)، أن مراسلها المتواجد في قاعدة الأسد الجوية غربي العراق، شاهد عملية تحرك القوات، مما يؤكد تصريحات المتعاقدين ببدء عملية التقليص.

ولفتت الوكالة الأميركية، إلى أن المتعاقدين والمسؤولين العراقيين طلبوا عدم ذكر أسمائهم، كما امتنعوا عن كشف عدد وحجم القوات التي سيتم تقليصها.

في سياق متصل قال المتحدث باسم



مستشارون في التحالف الدولي يدرّبون جنوداً... (أرشيف)